دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التجاوزات البلدية في مدينة البصرة و آثارها البيئية لعام 2005
المصدر:	مجلة آداب البصرة
الناشر:	جامعة البصرة - كلية الآداب
المؤلف الرئيسي:	عبدالحسن، عباس كاظم
مؤلفين آخرين:	علي، المدرس طارق جمعة، الحويدر، عبدالرحمن جري مرداز(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع 51
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الصفحات:	217 - 243
رقم MD:	305954
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	التخطيط العمراني، العراق، المدن العراقية، تخطيط المدن، البصرة، البلديات، السكان
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/305954

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التجاوزات البلدية في مدنية البصرة

وآثارها البيئية لعام 2005

الأستاذ المساعد الدكتور
عباس كاظم عبد الحسن
جامعة البصرة – كلية التربية

المدرس
عبد الرحمن جري مردان الحويدر
جامعة البصرة – كلية التربية

المدرس طارق جمعة علي
جامعة البصرة – كلية الآداب

المقدمة

تحظى المدينة باهتمام كبير من قبل المتخصصين بدراستها، كونها مركزا لتجمع السكان وفعالياته وأنشطته، حيث تعد من ابرز مظاهر الحضارة البشرية بوصفها تنظيم عضوي معقد لمختلف استعمالات الأرض ، إذ يحاول المتخصصون في التخطيط الحضري أن تكون الظاهرات البشرية داخل المدينة مرتبة بما يتناسب وحاجات الأنسان في المدينة ، لكي تؤدي الوظائف تحركها في الحدود المسموح بها ضمن استعمالاتها دون حدوث فوضى كالتجاوز على الأراضي المجاورة . إذ أن أي خلل يظهر على الاستعمالات المخصصة داخل التصميم الأساسي يؤدي إلى بروز ظاهرة التجاوزات المختلفة على التصميم الأساسي ، ومنها التجاوزات السكنية على الأراضي غير المخصصة لها والناجمة عن الزيادة في حجم سكان المدينة ، مما يتطلب وحدات سكنية تلبي تعدد الأسر في الوحدة السكنية . فالسكن يدخل ضمن تطلعات الأنسان الضرورية وحاجاته ، والذي به يمكن التأثير على معنويات الأنسان ومستوى أدائه داخل المدينة وتأثيرات ذلك على مجمل الإنتاج المحلي لسكانها.

استقطبت مدينة البصرة السكان من مختلف الأصول والأعراق والمستويات ، فأبرز ذلك مستويات سكنية متباينة افضت إلى وجود مشاكل – كأية مدينة في العالم– ناتجة عن تفاوت المستوى العمراني والطبقي مما انعكس ذلك على المستوى الاجتماعي والسكني ، مما أدلا إلى عدم وجود التوازن بين تحقيق رغبات السكان واعتبارات السكن والبيئة ، إذ يمثل السكن المحاولة الأولى للإنسان في التفاعل مع البيئة والسيطرة عليها، وقد تعرض إلى تطور وتغير خلال مسيرة حياته.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة واقع التجاوزات (•) التي حدثت على استعمالات الأرض الحضرية لمدينة البصرة ، وذلك من خلال دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وخصائص السكن في هذه المدينة ، وسوف نحاول في هذا البحث بلوغ أهدافه ببيان أنواع هذه التجاوزات وتوزيعها المكاني واتجاهاتها والآثار البيئية الناجمة عنها داخل المدينة، فضلا عن إسقاطها فعليا على خرائط التوزيع لبيان الخطر الذي تتوزع به داخل أحياء مدينة البصرة .

ولبلوغ هذه الأهداف تم إعداد استمارة استبيان تشمل المتغيرات المتعلقة بخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية والمسكن واستعمالات الأرض في المدينة ، ثم تم بعد ذلك اختيار العينات الداخلة في الدراسة بتطبيق أسلوب العينة العشوائية المنتظمة ، ثم إجراء المسح الميداني لجميع التجاوزات التي حدثت في أحياء مدينة البصرة ، معتمدا على خارطة تفصيلية للمدينة ذات مقياس 150000/1 . وقام الباحثون بتوزيع (1275) استمارة استبيان (الملحق 1) ، إي بواقع 25 % من مجمل الوحدات السكنية المتجاوزة ، وكان ذلك عن طريق مقابلة الباحثون مباشرة برب الأسرة أو احد أفراد الأسرة في حال غيابه ، بهدف الحصول على اقصى درجة من المعرفة الصحيحة.

حدود البحث

حدد البحث بدراسة مدينة البصرة البالغة مساحتها (194)كم^2 والتي بلغ مجموع سكانها (902480) نسمة عام 2005 (••) وبكثافة سكانية عامة بلغت (547405) نسمة /كم^2 يتوزعون على 6 قطاعات (خارطة أ) والمدينة هي مركز لقضاء البصرة إحدى الأقضية السبعة لمحافظة البصرة (خارطة 2) ،كما تناول البحث التجاوزات المتمثلة بكل من(التجاوزات السكنية ،المحال التجارية ، معامل البلوك ، مواقف السيارات).

(•)يعرف التجاوز حسب راي الباحثون على انه أي بناء قام في غياب القوانين والهيئات التخطيطية وبالتعدي على ارضي المنافع العامة واستغلالها للمنفعة الشخصية وتحويلها إلى استخدامات جديدة غير ملائمة ذات طابع عشوائي غير منتظم.

(••)تم احتساب عدد السكان من خلال إحصاءات المركز التمويني الرئيسي في محافظة البصرة لعام 2005.

خارطة (1)

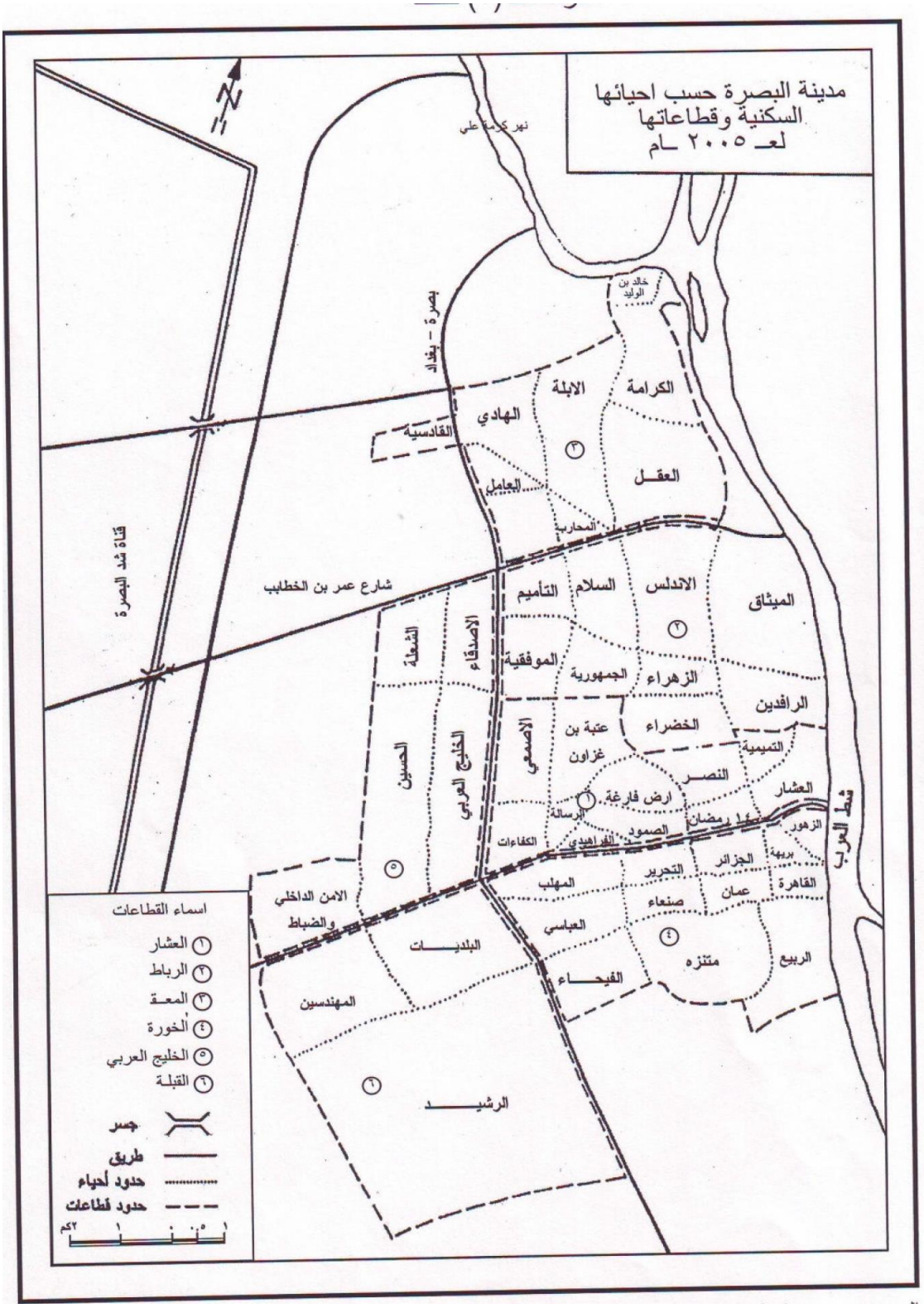

المصدر : مديرية بلدية محافظة البصرة ، الشعبة الفنية ؟ خارطة مدينة البصرة الإدارية، مقياس الرسم أ/ 250000 ، 2005

خارطة (2)

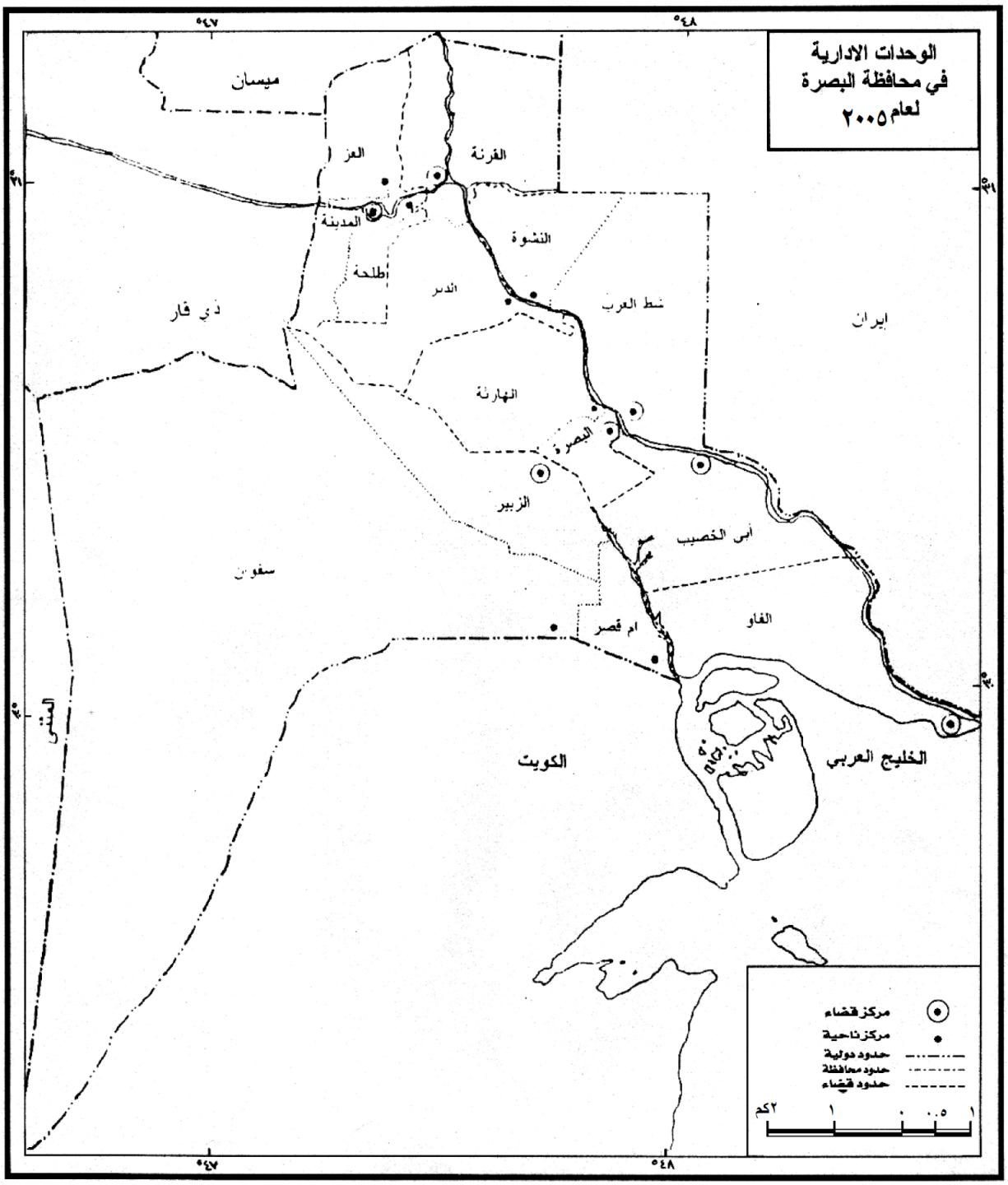

المصدر:

مديرية بلدية محافظة البصرة ، الشعبة الفنية ،خارطة البصرة الإدارة ،مقياس الرسم 1/250000، 2005

الواقع السكني في مدينة البصرة

يعد الواقع السكني في أية مدينة أهمية خاصة كونه يكشف عن الوضع الديموغرافي والاقتصادي والمساحي والاجتماعي لسكانها ، ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن هناك تباين واضح في أعداد سكان مدينة البصرة على مستوى قطاعاتها حيث يتبين من (الجدول 1) أن معظم الزيادات في المدينة كانت واضحة على مستوى التعدادات السكانية في المحافظة بشكل عام والمدينة بصورة خاصة ناجمة عن الحربين العراقية الإيرانية وحرب الخليج ، أي للفترة من عام 1980-2003. فضلا عن تداعيات الحصار الاقتصادي في عقد التسعينات على سكان المدينة (منطقة الدراسة) وما رافقها من نزوح أعداد كبيرة من السكان سواء المحافظة أو المدينة ، إلا انه بعد أحداث 2003/4/3 عادت معظم هذه الأعداد السكانية من خارج وداخل القطر ليرتفع عددهم من (685880) نسمة لعام 1997 إلى (902480) نسمة ، وبزيادة مطلقة مقدارها (216600) نسمة لعام 2005، وهذه الأعداد شكلت ضغطا على الوحدات السكنية الموجودة فعلا وقيام البعض ببناء مساكن وبمواصفات هندسية منتظمة وخاصة الذين لديهم قدرة شرائية وذات مستوى اقتصادي مرتفع.

(جدول 1)

تغير عدد السكان والزيادة المطلقة في مدينة البصرة للفترة من 1997-2005

التعداد / القطاع	1997	2005	الزيادة المطلقة
العشار	114303	156553	42250
الرباط	122448	133742	11294
المعقل	116398	159274	42876
الخورة	97354	132833	35479
الخليج العربي	177743	242365	64622

التعداد / القطاع	1997	2005	الزيادة المطلقة
القبلة	57634	77713	20079
المدينة	685880	902480	216600
% المدينة من المحافظة	44.07	47.76	
المحافظة	1556445	1889690	333245

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على:

1. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1987 (محافظة البصرة)، 1988 ، ص 4/2.

2. وزارة التجارة ، المركز التمويني الرئيس في محافظة البصرة ، بيانات أعداد السكان لعام 2005، غير منشورة .

أما البعض الآخر فقد قام بالتجاوز على أراضي الدولة وبناء مساكن غير منتظمة وعشوائية ولا تخضع للشروط الصحية والهندسية ، بحيث أصبحت مظهرا لا يتلائم مع جمالية المظهر العام لبيئة المدينة ، خاصة وان معظم المتجاوزين هم من ذوي الدخل المحدود ، إذ تبين من الاستبيان أن 33.4% منهم يبلغ مستوى الدخل لديهم دون 100 الف دينار عراقي ، وان 56.6% منهم يتراوح مستوى الدخل لديهم ما بين 100-200 الف دينار عراقي ، فيما كان هناك 0 1% منهم يزيد مستوى الدخل لديهم يزيد عن 200 الف دينار عراقي . وتشكل نسبة هؤلاء القادمين من خارج محافظة البصرة 14.3% من المجموع الكلي للمتجاوزين ، وشكلت نسبة القادمين من الوحدات الإدارية الأخرى لمحافظة البصرة 60.7 % من المجموع الكلي للمتجاوزين ، والنسبة المتبقية كانوا من داخل مدينة البصرة 25 % من المجموع الكلي للمتجاوزين . وقد بلغت اعلى نسبة للتجاوزات سنة 2003 (37.5%) من مجموع التجاوزات الكلية في مدينة البصرة

(ملحق 2).

من خلال ما تقدم يتبين لنا أهمية الأخذ بنظر الاعتبار الواقع السكني للمدينة ، إذ ما ينبغي توفره في مدينة البصرة من الوحدات السكنية هو (124460) وحدة سكن لتستوعب حجما سكانيا فعليا يبلغ (902480) نسمة ، موزعين على قطاعات مدينة البصرة ، بافتراض وجود (20097) في قاطع العشار ليسكنها (156553) نسمة ، في حين يفترض وجود (21152) و (18984) و (27645) و (25904) و (10678) وحدة سكن لتسكن فيه (133742) و (159274) و (132833) و (242365) و (77713) نسمة في كل من قطاعات الرباط والمعقل والخورة والخليج العربي والقبلة على التوالي . (جدول 2) و(جدول 1).

يظهر من معطيات (الجدول 2) أن تعدد الأسر في الوحدة السكنية يبلغ نسبة (57.36%) لمدينة البصرة عام 2005 وهذا يعني أن العجز السكني في مدينة البصرة قد بلغ (53002) وحدة سكن، بلغ في قاطع العشار (10419) وحدة سكن في حين بلغ (6240) وحدة سكن في قاطع الرباط ، وبلغ (6108) و (16473) و (11253) و (2509) وحدة سكن في كل من المعقل والخورة والخليج العربي والقبلة على التوالي عام 2005. وبذلك بلغت نسبة العجز حوالي (74.3 %) على إجمالي الموجود السكني الفعلي والبالغ (71458) وحدة سكن.

تعد هذه النسبة مرتفعة جدا إذا ما قورنت بمدينة بغداد والتي تشهد كثافة سكانية عالية والبالغة (6204889) نسمة عام 2004، إذ بلغت نسبة العجز (23.5%)(1) . وتعد هذه النسبة مشكلة قائمة في مدينة البصرة ما لم يتوافق معدل زيادة بناء الدور مع معدل نمو السكان وعدد الأسر الموجود ، وعلى ضوء ذلك فأن حوالي (384761) نسمة يعيشون في ظروف سكن غير مواتية مما يعزز حالة التجاوز، فقد بلغت نسبة المتجاوزين في مدينة البصرة (7.13%) (•) ، كان اكثر التجاوزات منها في قاطع العشار ، فقد بلغ (20.4%) والذي تمثل إحياءه مركز مدينة البصرة ، أي بمعنى آخر أن اغلب التجاوزات تتركز في داخل مركز المدينة ، ثم يليه قاطع الرباط فقد بلغ (1.26%) ثم جات قواطع الخليج العربي والمعقل والخورة والقبلة بنسب بلغت (1.13%) و (1.07%) و (0.96%) و (0.67%) على التوالي.

وعند تتبع الكثافات الفعلية في مدينة البصرة لعام 2005 (جدول 2) نلاحظ أن الكثافة السكانية الفعلية بلغت (33021.6) نسمة /كم ^{2} وكانت الكثافة السكنية (2612.5) سكن/كم ^{2}. وهذا يفسر صغر معدل مساحة المسكن ، فالكثافة المرتفعة ضمن حيز صغير تبرز حالة الأزقة الضيقة والبيوت المتلاصقة بأكثر من جهة في مدينة

(•)استخرجت النسب من تقسيم إجمالي عدد التجاوزات السكنية لعام 2005 على عدد الوحدات السكنية الفعلية في مدينة البصرة لعام 2005× 100.

البصرة متمثلة في أحياء (الحسين ، الموفقية ، الهادي ، الجمهورية ، الشعلة) . ومن ملاحظة (الجدول 2) يتضح أن هناك ثلاثة فئات لتوزيع اكثر من أسرة في الوحدة السكنية الواحدة وكما يلي:

الفئة الأولى : أقل من من 0 1% وتمثلت في قاطع القبلة.

الفئة الثانية : من 10-20% حيث ضمت قواطع المعقل والرباط والعشار.

الفئة الثالثة : من 20 % فأكثر حيث اشترك قطاعي الخليج العربي والخورة في ذلك، وهذا يفسر ارتفاع تعدد الأسر في هذه القواطع.

ومن خلال ما تقدم أدت الزيادة السكانية إلى ظهور مشكلات تنظيمية وبروز الفوضى في استعمالات الأرض وظهرت تجاوزات عديدة أحدثتها طبيعة هذه الزيادة السكانية ، حيث تداخلت المناطق السكنية (المتجاورة) ضمن اطراف الأحياء الشعبية والراقية مع الاستعمالات الخدمية والتجارية والصناعية ، ولتعزيز حالة التجاوز قام الباحثون باستخدام طريقة (مربع كاي) (●●) (ملحق 3) لكشف حالة التجاوز إحصائيا ولاستطلاع آراء سكنة البيوت المتجاوزة ، مما اظهر وجود علاقة معنوية قوية جدا (طردية) بين التجاوز والمتغيرات التالية:

(مهنة رب الأسرة ، الحالة التعليمية ، عدد أفراد الأسرة ، السكن السابق ، معدل الدخل الأسري ، تعدد الأسر داخل الدار ، الإيجار ، مساحة الدار ، الدخل غير العادل ، ضعف الدولة) . في حين ظهر متغيرين من اصل (12) متغير بين علاقة التجاوز ونسبة بناء المسكن أو المحل وحالة التشجيع على التجاوز بأنها ضعيفة ، أي عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرين لحالات التجاوز(ملحق 3).

(●●)إذا كانت القيمة المحسوبة لمربع كاي اعلى من القيمة الجدولية عند درجة حرية معينة ومستوى دلالة معينة دل ذلك على وجود فرق معنوي في التوزيع والعكس صحيح.

(جدول 2)

الحجم السكاني في مدنية البصرة عام 2005

اسم القطاع	عدد السكان	إجمالي مساحة القطاع (•)	مساحة الاستعمال السكني الفعلي / كم^2	عدد الأسر الفعلي	عدد المساكن الفعلية	العجز السكني	% عدد السكان	% إجمالي المساحة	%مساحة السكن الفعلي	%عدد الأسر الفعلي	%عدد المساكن الفعلية	%العجز السكني
العشار	156553	19.53	4.08	20097	9678	10419	17.35	11.85	14.94	16.15	13.56	19.66
الرباط	133742	28.6	4.65	21152	14912	6240	14.82	17.35	17.03	17.0	20.87	11.77
المعقل	159274	25.06	3.31	18984	12876	6108	17.65	15.20	12.12	15.25	18.02	11.53
الخورة	132833	27.08	7.33	27645	11172	16473	14.72	16.43	26.84	22.21	15.64	31.08
الخليج العربي	242365	24.03	4.56	25904	14651	11253	26.85	14.58	16.7	20.81	20.5	21.23
القبلة	77713	40.55	3.38	10678	8169	2509	8.61	24.59	12.37	8.58	11.43	4.73
المدنية	902480	164.85	27.31	124460	71458	53002	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على :

1. وزارة التجارة المركز التمويني الرئيسي في محافظة البصرة ، بيانات أعداد السكان لعام 2005 ، غير منشورة .
2. وزارة البلديات والأشغال العامة ، المديرية العامة لبلدية البصرة ، الشعبة الفنية ، بيانات غير منشورة .

ومن خلال دراسة (الشكل 1) برزت علاقة ارتباط عكسية قوية بين التجاوزات العامة والكثافة السكنية العامة ، فكلما ارتفعت الكثافة السكنية العامة أي زيادة عدد المساكن في الكم ^{2} الواحد انخفضت التجاوزات في القاطع والعكس صحيح ، وفي ضوء ذلك يظهر من التحليل البصري للشكل المذكور، أن اعلى التجاوزات كانت في قاطع العشار يليه قاطع الرباط ثم المعقل ليرتفع نسبيا في قاطع الخليج العربي ، ثم ينخفض بشكل واضح في قاطع القبلة حيث يشكل أقل القطاعات تجاوزا في مدينة البصرة لعام 2005، وهذا راجع إلى بعدة عن مركز المدينة ولاحتلاله الجزء الجنوبي الغربي من المدينة ، مما يجعل عدم الرغبة من قبل المتجاوزين للسكن في هذا القطاع لأنهم يفضلون الأراضي الفارغة داخل القطاعات القريبة من مركز المدينة.

(شكل 1)

العلاقة بين التجاوزات العامة والكثافة السكنية العامة لمدينة البصرة لعام 2005

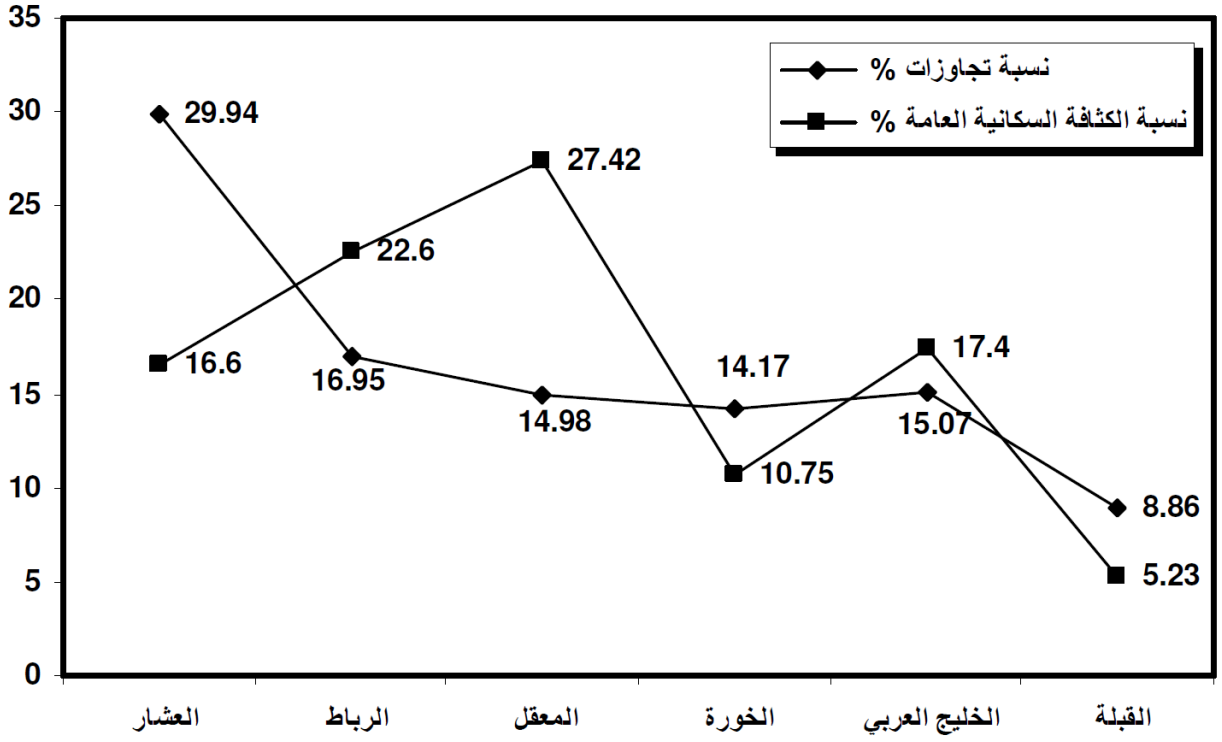

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (2) و (3).

التباين المكاني للتجاوزات العامة لقطاعات مدنية البصرة

تتخذ مواقع القطاعات البلدية أهمية في تحديد مستويات التجاوز في مدينة البصرة . ويوضح (الجدول 3) و (الخارطة 3) حقائق مفادها أن القطاعات القديمة مثل العشار والرباط والتي شكلت نواة مدينة البصرة القديمة والمركز التجاري والإداري للمحافظة تبرز أو تزداد فيها حالة التجاوز حيث بلغت نسب التجاوز 29.94% و16.95% على التوالي واحتلت الرتبة الأولى والثانية ، ويعود السبب بتصدر قطاع العشار المرتبة الأولى بالتجاوز إلى وجود ارض فارغة لا تحتوي على أي استعمال (خارطة 1) مما شجع المتجاوزين بالأقبال عليها بالإضافة إلى ذلك وجود الكثير من الأراضي المتناثرة داخل القطاع فارغة دون وظيفتها لأسباب مختلفة وكذلك ينسحب الحال إلى قطاع الرباط والذي احتل المرتبة الثانية بالتجاوز، أما القطاعات الأخرى فقد يبرز بينهما اختلافا واضحا في طبيعة التجاوزات إذ احلو قطاع الخليج العربي المرتبة الثالثة بالتجاوزات بنسبة بلغت 15.07% وذلك بسبب الكثافة السكانية العامة لهذا القطاع حيث بلغت حوالي

(●) استخرجت مساحة القطاعات ومساحة الاستعمال السكني الفعلي من قبل الباحثين بطريقة الأشكال الهندسية

26.85% من إجمالي عدد السكان في مدينة البصرة عام 2005 فضلا عن وجود أراض متناثرة خالية لم يحين استخدام وظائفها بعد مما يجعلهم قادرين على امتلاك مساكن لهم في هذه المناطق المفتوحة تساعدهم على التجاوز لتعزيز مستواهم الاقتصادي لا سيما على المستوى الفردي ، كما برزت التجاوزات في قطاع المعقل إذ احتل المرتبة الرابعة بالتجاوز وذلك يعود أيضا إلى الكثافة السكانية العالية حيث بلغت 17.65% من إجمالي عدد السكان في مدينة البصرة عام 2005 كما لقربه من مركز المدينة بالإضافة لوجود ارض فارغة لا يوجد فيها أي استعمال (خارطة 1).

أن التباين المكاني لكل قطاع في مدينة البصرة توضحه (الخارطة 3) و (الجدول 3) الذي يبين النسب المئوية للتجاوزات بالإضافة إلى مرتبة التجاوز لكل قطاع في مدينة البصرة لعام 2005 .

(جدول 3)

التجاوزات ونسبتها ومرتبتها حسب القطاعات في مدينة البصرة لعام 2005

القطاع	عدد التجاوزات العامة	% التجاوزات	مرتبة التجاوزات
العشار	2054	29.94	1
الرباط	1163	16.95	2
المعقل	1028	14.98	4
الخورة	972	14.17	5
الخليج العربي	1034	15.07	3
القبلة	608	8.9	6
المدينة	6859	%100	

المصدر : الدراسة الميدانية

التباين النوعي للتجاوزات في مدينة البصرة

شهدت مدينة البصرة بعد أحداث 2003/4/9 مختلف أنواع التجاوزات على التصميم الأساسي للمدينة والتي من شأنها أن شاعت فوضى التصميم داخل المدينة ، إذ أن معظم التجاوزات التي طرأت في مدينة البصرة حدثت ضمن أراضي الدولة أو مبانيها الحكومية والخدمية وطرق النقل واستغلالها لصالح الوظيفة السكنية والمحال التجارية ومواقف السيارات ومعامل البلوك (•). ومن خلال ملاحظة (الجدول 4) والتحليل البصري (للخارطة 4) يظهر أن التجاوز السكني اخذ الحيز اكبر لمعظم التجاوزات قيد الدراسة والبحث لكافة قطاعات مدينة البصرة عام 2005، إذ بلغ 5095 تجاوز، فيما بلغت ادنى أعداد التجاوزات في معامل البلوك 166 تجاوز . وتصدر في ذلك قاطع العشار إذ احتل المرتبة الأولى بجميع أنواع التجاوزات المذكورة ، حيث يمارس قاطع العشار أهمية في تحديد مستويات التجاوز في مدينة البصرة كما ذكر سابقا، ويأتي قاطع الرباط والخليج العربي بالمرتبة الثانية والثالثة من حيث التجاوز السكني وبنسب بلغت 17.66% و15.82% على التوالي ، في حين اختلفت نسب التجاوزات الأخرى لكلا القطاعين .فيما سجل قاطع القبلة ادنى نسبة منها بلغت 9044%. ويوضح (الجدول 4) الأعداد الحقيقية والنسب المئوية لأجمالي التجاوزات في مدينة البصرة عام 2005.

(•)اتخذ الباحثين اهم واكثر التجاوزات أعلاه التي حدثت في مدينة البصرة دون اخذ التجاوزات الأخرى .

خارطة (3)

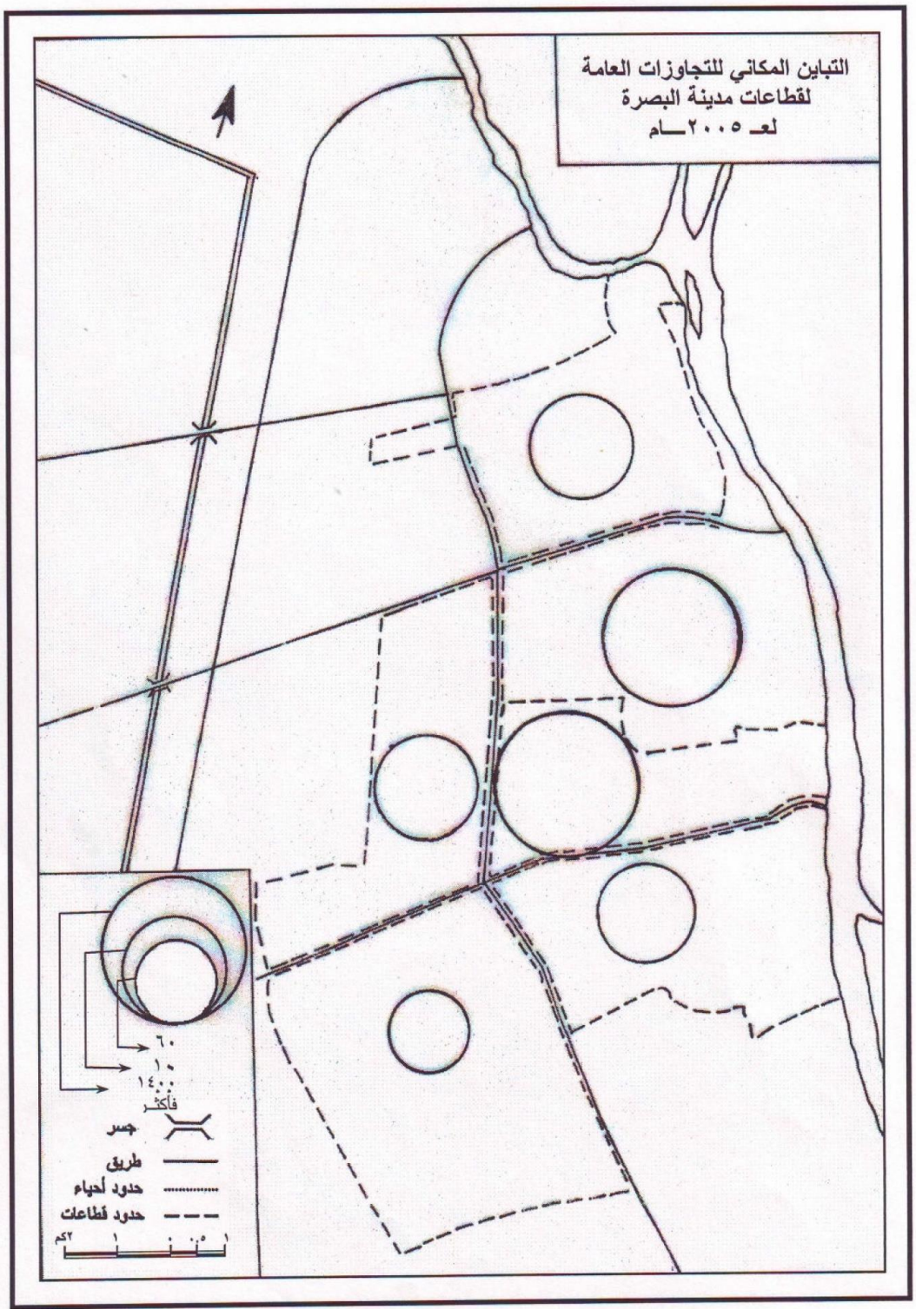

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد علي جدول (3)

(جدول 4)

أنواع التجاوزات ونسبها حسب كل قطاع لمدينة البصرة عام 2005

القطاع	المنازل	%	عدد المحال	%	مواقف السيارات	%	معامل البلوك	%
العشار	1455	28.56	505	36.1	48	24.25	46	27.7
الرباط	900	17.66	212	15.1	34	17.2	17	10.24
المعمر	769	15.1	224	16	23	11.6	12	7.22
الخورة	684	13.42	218	15.6	45	22.7	25	15.1
الخليج العربي	806	15.82	141	10.1	41	20.7	46	27.7
القبلة	481	9.44	100	7.1	7	3.55	20	12.04
المدينة	5095	%100	1400	%100	198	%100	166	%100

المصدر : الدراسة الميدانية.

التوزيع الفعلي للتجاوزات في مدنية البصرة لعام 2005

يقصد بالتوزيع الفعلي للتجاوزات ، هو التوزيع الحقيقي لمواقع التجاوزات في منطقة ما وفي فترة زمنية محددة ، وبيان نمط ذلك التوزيع ، حيث لا يمكن فهم وتصور التوزيع الفعلي بدون خارطة وذلك لأنها تعطي صورة لانتشار التجاوزات ودرجة تركزهم وتزاحم الأنماط التي يتوزعون بها في المكان .فضلا عن أنها تعطينا انطباعا واقعيا لمقدار المساحة المشغولة فعلا بالسكان [2] كما أنها تتجاوز الحدود الإدارية الداخلية للمنطقة، واصدق صورة للواقع يمكن أن يتحقق من هذه الخارطة وذلك باستخدام مقياس رسم كبير عند تسقيط هذه التجاوزات .

ويلاحظ من خلال التحليل البصري لخارطة التوزيع الفعلي للتجاوزات (خارطة 5) أن هناك تباينا واضحا في توزيع نقاط التجاوزات على امتداد خارطة منطقة الدراسة ، إذ يلاحظ أن هذه النقاط تكون متجمعة في مركز المدينة إلى حد أنها

تمتاز بالازدحام في حين تكون متقاربة في مناطق أخرى بينما تكون قليلة ومتناثرة في أماكن أخرى ، كما تخلو في بعض الأحياء كحي الجزائر والمتنزه ومن خلال ذلك التباين يمكن ملاحظة تقسيم المدينة إلى قسمين : القسم غير المتجاوز عليه ويتمثل معظمه في اطراف المدينة المتمثل بالجزء الشمالي الغربي حتى الجزء الأوسط تقريبا من الطرف الجنوبي

خارطة (4)

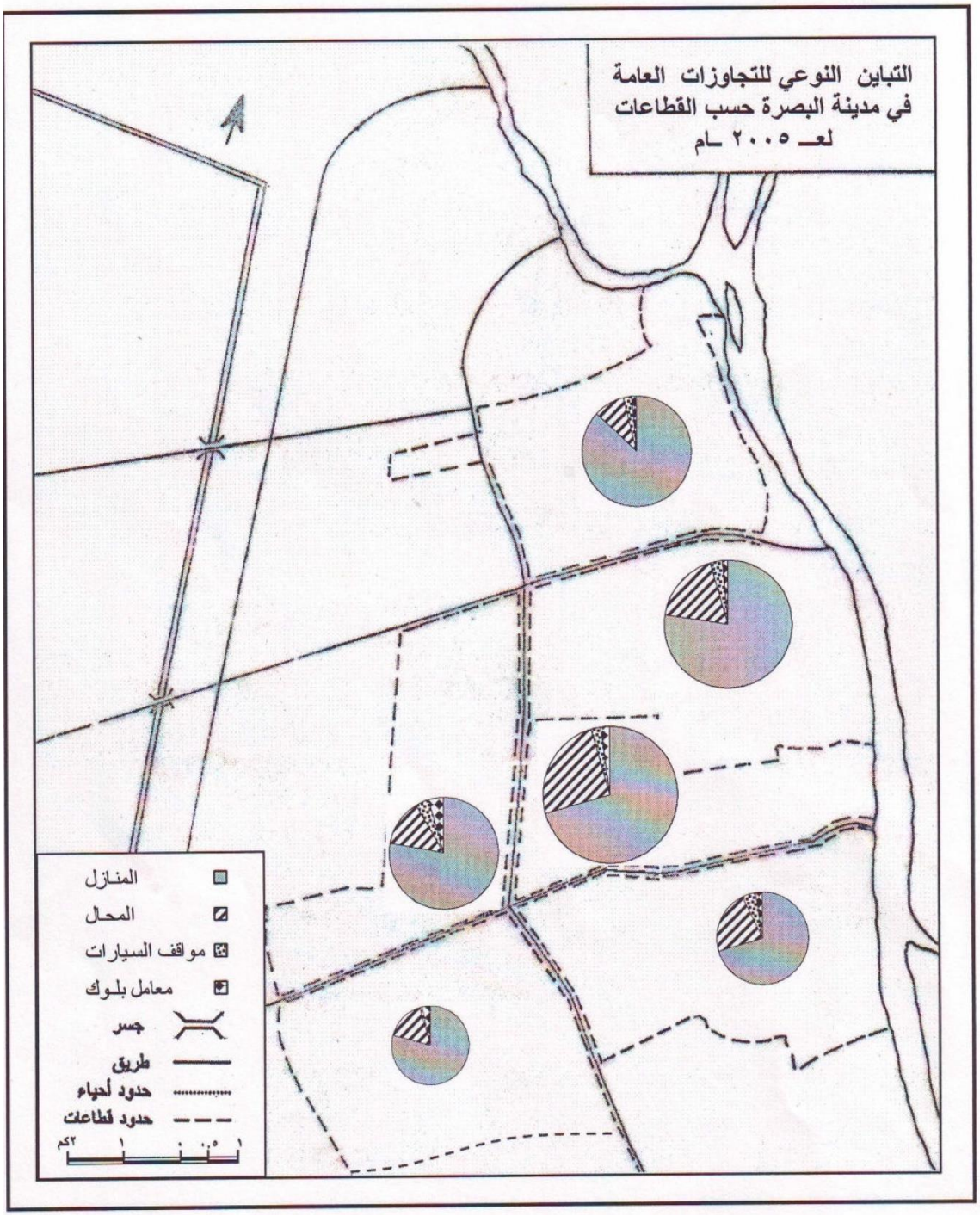

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (4)

خارطة (5)

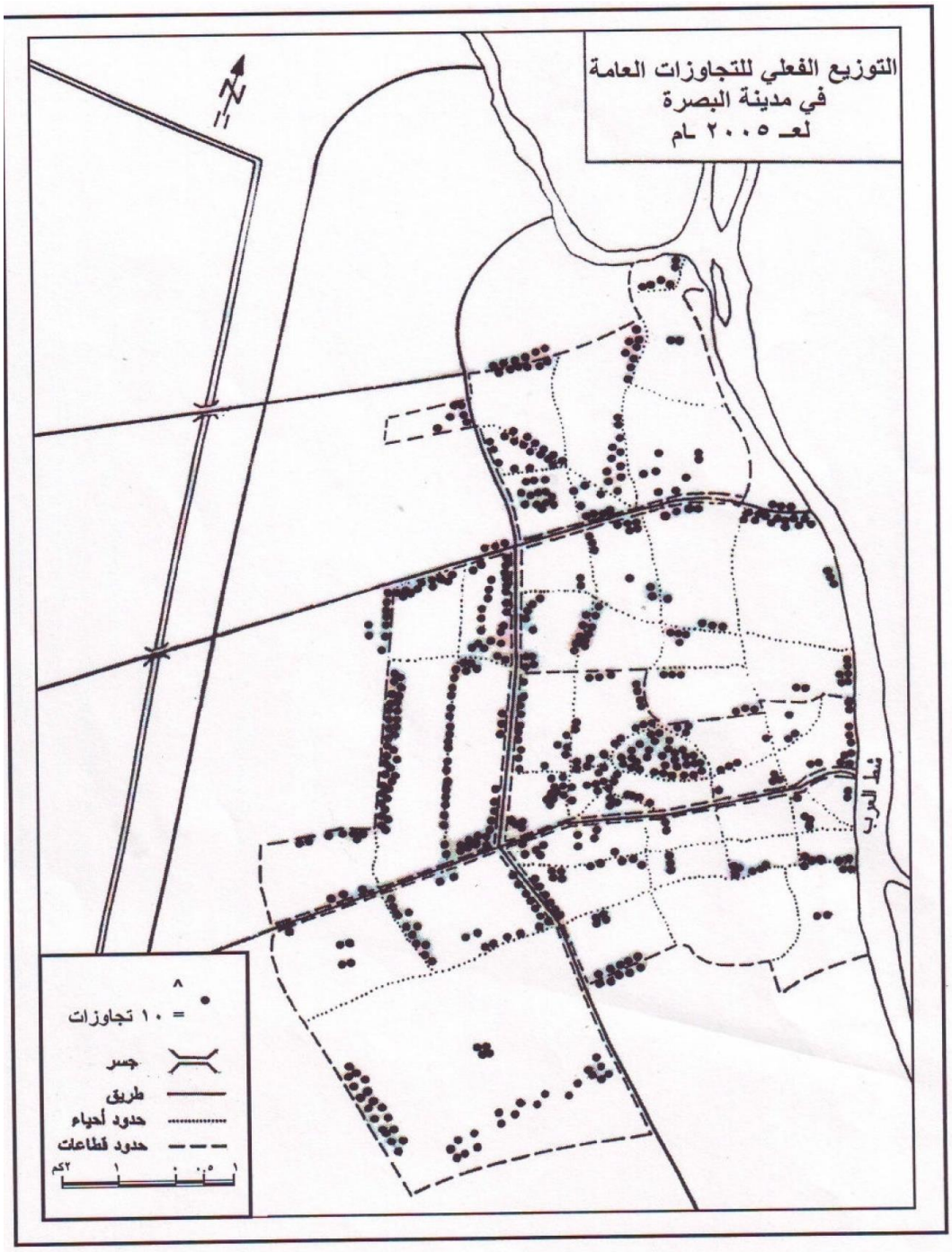

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على الدراسة الميدانية

الغربي من المدينة ، بالإضافة إلى جزء آخر متمثل بأقصى الجنوب الشرقي من اطراف المدينة ، حيث يكاد يخلو هذا القسم من المتجاوزين ويعود السبب في ذلك كونه يقع في اطراف المدينة بعيدا عن مركز المدينة كما ذكرنا سابقا بالإضافة إلى انعدام الخدمات كالماء والكهرباء والنقل والخدمات الصحية والتسوق ، لا سيما أن المتجاوزين يمتاز اغلبهم بوضع اقتصادي متدن، حيث كان سببا في التحول نحو الداخل (مركز المدينة) لتلبية احتياجاتهم السكنية.

أما القسم الثاني وهو القسم المتجاوز عليه فيلاحظ بشكل واضح من خلال (الخارطة 5) منطقة تركز للمتجاوزين في مركز المدينة ضمن قاطع العشار. حيث يضم القاطع المذكور بعض الأراضي الفارغة للدولة مما حدى بالمتجاوزين للسكن فيها مستفيدين من الفراغ السياسي والقانوني الذي يمر به البلد، كما تظهر منطقة أخرى لتركز المتجاوزين والمتمثلة في القسم الشمالي الغربي من المدينة والمتمثل أيضا بأرض فارغة في قاطع المعقل وفي جزء من حي القادسية ومنطقة أخرى في قاطع الخليج العربي تمثلت في حي الأصدقاء بمحاذاة طريق (بغداد – بصرة) مكونة في ذلك نمط التوزيع المتجمع.

أما المناطق الأخرى للمتجاوزين فتأخذ في اغلبها نمط التوزيع الخطي في معظم أحياء المدينة ويعود سبب كونها تتخذ من منطقة الخدمات والأرصفة الممتدة على امتداد طرق النقل ، حيث توزع المتجاوزين بشكل طولي ومتخذين أيضا محاذاة أو حواف حدود الأحياء السكنية المتجاوز عليها، كما يظهر اقتران هذا النمط بالأحياء المخططة والتي لم تشيد بعد كافة أراضيها وخدماتها الموزعة.

الآثار البيئية الناجمة عن التجاوزات في مدينة البصرة

لابد من التطرق إلى الآثار البيئية الناجمة عن حالة التجاوز في مدينة البصرة بغية التعرف بشكل عام عن هذه الظاهرة الخطرة ، إذ أن التجاوز لا يحدث خللا في التنظيم المكاني بموروفلوجية المدينة وتغيير استعمالات أرضها فحسب ، بل يتعدى إلى ابعد من ذلك ، مثل التجاوز على الخدمات المقدمة لسكان المدينة ومنها التجاوز على شبكة الماء وكمية المياه الموزعة على المدينة وذلك من خلال التعدي على الأنابيب الرئيسة الناقلة للماء وعلى شبكة التوزيع الداخلية للماء، بغية الحصول الغير قانوني والفني للمياه ، مما يؤدي إلى هدر كميات كبيرة من الماء وذلك لاستخدامها أما للاستعمال المنزلي أو لمعامل البلوك (كما ذكر سابقا) أو لأغراض أخرى ، فلو أخذنا كمية الماء المجهز لمدينة البصرة والبالغة حوالي (320.000.000 لتر/يوم)[3] ، في حين تبلغ الحصة المقدرة للفرد الواحد في المدينة من الماء حسب المعا– العراقية حوالي (450 لتر/يوم) وبموجب ذلك المعيار تبلغ حصة الفرد الواحد من الماء في مدينة البصرة حوالي (354 لتر/ يوم)[4] عام 2005 ، موزعة على مجموع سكان مدينة البصرة البالغ عددهم (902480) نسمة لذلك العام ، وعند احتساب عدد المنازل المتجاوزة نجدها (5095) وعلى افتراض أن كل منزل يحتوي على 7 أشخاص كمعدل ، نجد أن العدد الافتراضي للأفراد المتجاوزين يبلغ (35665) نسمة وعند احتساب عدد السكان غير المتجاوزين يبلغ (866815) نسمة وبتقسيم كمية الماء المجهزة للمدينة على عدد السكان غير المتجاوزين نجد أن حصة الفرد الواحد من الماء المجهزة للمدينة تبلغ حوالي (369 لتر/يوم) وبنسبة عجز حوالي (18%) عن المعيار المحدد، ولكن تتناقص هذه

الحصة مع إضافة عدد السكان المتجاوزين لتبلغ حصة الفرد الواحد حوالي (354 لتر/يوم) وبنسبة عجز حوالي (22%) عن المعيار المذكور، بالإضافة إلى ذلك لو أخذنا حصة معامل البلوك المتجاوزة والبالغ عددها (166) معمل وعلى افتراض أنها تستهلك حصة ثلاثة أفراد من الماء لتبلغ (498) نسمة لتضاف كمية استهلاك إضافية على شبكة الماء.

أما التجاوز على شبكة الكهرباء فهي تشكل أحمال وأعباء إضافية على شبكة توزيع كهرباء مدينة البصرة تتمثل في عطلات المحولات الكهربائية بسبب تحميلها فوق طاقتها القصوى نتيجة للتعدي والتجاوز غير الفني والقانوني على الشبكة الكهربائية مما قد يؤدي إلى انصهار وانقطاع الأسلاك الكهربائية بالإضافة إلى خطورة الأسلاك المتجاوزة على المحولات الكهربائية فأن اغلبها يفتقد لشروط السلامة والأمان ، ولكي يمكن تقدير الطاقة الكهربائية المستهلكة للمتجاوزين في مدينة البصرة ، إذ يقدر معدل احتياج الدار الواحدة من الوحدات الكهربائية حوالي (2) وحدة كهربائية [5] (•) ، وطبقا لذلك لو أخذنا فقط الاستعمال السكني المتجاوز والبالغ عددها (5095) منزل بغض النظر عن الاستعمالات الأخرى للمتجاوزين والتي تستهلك الكهرباء أيضا نجد أن معدل استهلاكها بلغ حوالي (10190) وحدة كهربائية أي ما يعادل حوالي (10.19) ميكا واط/ساعة تضاف أحمال إضافية على منظومة توزيع كهرباء البصرة البالغ حصتها من الكهرباء حوالي (340) ميكا واط / ساعة عام 2005[6].

كما أن التجاوزات السكنية لها تأثيرات سلبية أيضا من حيث الخليط السكاني الذي عم الحي السكني ، إذ أن معظم المتجاوزين جاءوا من مناطق مختلفة من مدينة البصرة ومن خارجها، وظهرت أحياء تتباين في مستويات المعيشة على مستوى الأحياء الشعبية والأحياء الراقية ذات المستوى الاقتصادي المرتفع وبمساكن واسعة وتمتاز أحياءها بمميزات تختلف عن الأحياء الشعبية كالهدوء والشوارع الواسعة والمساكن الراقية مما شكلت التجاوز حالة سلبية حيث ضمت هذه الأحياء خليط من السكان اصبحوا ظاهرة غير مرضية بالنسبة لسكان الأحياء الأصليين .أي أن التجاوزات قد أحدثت خللا في البيئة الاجتماعية لتلك الأحياء السكنية من المدينة.

بالإضافة إلى ذلك التأثير على مورفولوجية المدينة وطرازها المعماري من حيث بناء المساكن ، إذ أن معظم المساكن المتجاوزة تتصف بأنها غير منتظمة ولا تخضع للضوابط الفنية في البناء وغير منسجمة مع طراز البناء للحي ، إذ أن أكثرها

(•)الوحدة = كيلو واط/ساعة ، والكيلو واط = 1000 واط .

ذات طراز شرقي بدائي (متداعي) وبعضها بني على انقاض مباني أخرى ،إذ أصبحت تشكل نوعا من التلوث البيئي الذي يعرف باسم (التلوث البصري)(•).

ويمثل تجاوز الكثير من أصحاب المحال التجارية على ارصفه الشوارع أو الشوارع ذاتها تلوثا بصريا في المدينة ، وخاصة في المناطق التجارية المهمة في المدينة كالعشار والبصرة القديمة . كما أن معامل البلوك المنتشرة في أرجاء مدينة البصرة تلعب الدور نفسه في التلوث البصري لبيئة المدينة.

كما أن زيادة أعداد السكان في مدينة البصرة خاصة وان 75 % من هؤلاء السكان المتجاوزين هم من خارج مدينة ومحافظة البصرة قد انعكست سلبا على المدينة ، نظرا لزيادة الطلب على الخدمات وخاصة البلدية منها ، في الوقت الذي تعاني فيه مدينة البصرة من نقص في تلك الخدمات ، وبالتالي تتسبب في تلويث البيئة ، نظرا لتراكم كميات كبيرة من النفايات بالقرب من تلك المناطق.

ولو أخذنا بنظر الاعتبار أن مقدار النفايات المنزلية التي يتخلص منها الفرد الواحد يوميا في المعدل ما بين (1-1.5) كغم[7] ، فان كمية النفايات الناجمة عن هؤلاء السكان المتجاوزين تتراوح ما بين (35665- 53497.5) كغم في اليوم الواحد ، أي أنها تتراوح ما بين (12982.06 -19473.09) طن في السنة الواحدة .

وتشير الدراسات إلى أن الطن الواحد من النفايات المنزلية الصلبة يطلق إلى الجو بنحو 130 مترا مكعبا من الغازات كالنشادر (الأمونيا) وأول وثاني أوكسيد الكربون والميثان وكبريتيد الهيدروجين [8] ، والتي تعد من الغازات السامة التي تؤثر على صحة الأنسان وتسبب العديد من الأمراض كالتهاب القصبات والرئتين . كما أن تراكم النفايات يؤدي إلى تكاثر الحشرات والقوارض مما يترتب عليه انتشار الأمراض كالتيفوئيد والملاريا [9].

وتعد مياه الصرف الصحي إحدى المشكلات البيئية الناجمة عن تلك التجاوزات وخاصة السكنية منها ، إذ أن اغلب المناطق المتجاوز عليها هي غير مخصصة لأغراض سكنية وتخلو من شبكات مياه الصرف الصحي ، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب هذه المياه إلى التربة أو الشوارع القريبة من تلك المناطق أو تجمعها في أراضي مكشوفة بالقرب من الدور السكنية أو تصريفها أحيانا إلى الجداول التي ترتبط بشط العرب وبالتالي تسهم في تلويث مياهه.

(•)يقصد بالتلوث البصري تشويه لأي منظر تقع عليه عين الإنسان ، فيشعر بعدم الارتياح النفسي عند النظر إليه . ويمكن وصفه أيضا بأنه نوعا من أنواع انعدام الذوق الفني وإخفاء الصورة الجمالية لكل شيء يحيط بنا من ابنيه أو شوارع أو ارصفه .....الخ.

ونظرا لاحتواء مياه الصرف الصحي على الكثير من الكائنات الحية الدقيقة كالبكتريا والفيروسات والطفيليات ، فأنها تشكل عوامل خطر بالنسبة للكثير من الأمراض كالتيفوئيد والكوليرا والتهاب الكبد المعدي ... الخ . كما أن تجمع هذه المياه في أراضي مكشوفة يؤدي إلى تكاثر الحشرات والجراثيم والقوارض التي تؤدي إلى نقل الأمراض للإنسان . فضلا عما ينتج عنها من غازات عديدة سامة كغاز الميثان والأمونيا وكبريتيد الهيدروجين (10).

ويعد التخلص من مياه الصرف الصحي من المشكلات البيئية الرئيسة في مختلف مدن العالم وخاصة في الدول النامية ، وتزداد هذه المشكلة بازدياد أعداد سكان المدينة واتساعها بشكل عشوائي غير مخطط (11).

النتائج

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت بالآتي :-

1. شهدت مدينة البصرة زيادة سكانية كبيرة خلال الأحداث من عام 1980-2003 مما انعكس ذلك على إشكالية التجاوزات من جراء العجز في عدد الوحدات السكنية بالإضافة إلى عوامل أخرى شجعت على ممارسة التجاوز على أراضي الدولة.
2. بلغ العجز السكني في مدينة البصرة (53002) وحدة سكن عام 2005، إذ يؤشر هذا الرقم عجزا في العرض السكني ، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد الأسر في الوحدة السكنية والبالغ (75.36%) لمدينة البصرة ، وهذا يشكل دافعا للتجاوزات السكنية والتي بلغت (7.13%).
3. اثبت العلاقة الإحصائية نمطين احدهما بوجود علاقة معنوية قوية جدا (طردية) بين المتغيرات المذكورة والتجاوز السكني عدا متغيرين اثبتهم العلاقة الإحصائية بعدم وجود تأثير معنوي لهم (علاقة ضعيفة).

أما النمط الثاني فأثبت العلاقة عكسية بين متغير الكثافة السكنية العامة والتجاوز السكني فالتجاوز يزداد كلما قلت الكثافة السكنية العامة والعكس صحيح ، وهذا الارتباط اثبت قوة تأثير متغير الكثافة السكنية العامة في زيادة أو قلة التجاوزات في قطاعات مدينة البصرة .

4. برز قاطعي العشار والرباط في تحديد اعلى مستويات التجاوز في مدينة البصرة فقد بلغت نسبة التجاوز (29.940%) و (16.95%) على التوالي وذلك يعود إلى قدم هذه القطاعات والتي شكلت نواة مدينة البصرة والمركز التجاري والإداري للمحافظة ولوجود أراضي فارغة بالإضافة إلى وجود الكثير من الأراضي المتناثرة

داخل القطاعين فارغة دون وظيفتها لا تحتوي على أي استعمال . كما ظهر أن التجاوز السكني اخذ الحيز اكبر لمعظم التجاوزات قيد الدراسة لكافة قطاعات مدينة البصرة عام 2005

5. أثبتت خارطة التوزيع الفعلي للتجاوزات (خارطة 5) أن هناك تباين واضح في التجاوزات على امتداد خارطة منطقة الدراسة ، ففي مركز المدينة يلاحظ أن هذه النقاط تكون متجمعة إلى حد الازدحام في حين تكون متقاربة أو قليلة ومتناثرة في أماكن أخرى ، في حيث تخلو بعض الأحياء منها كحي الجزائر والمتنزه ، مكونين في ذلك أنماطا للتوزيع كنمط التوزيع المتجمع ونمط التوزيع الخطي.

6. أحدثت حالة التجاوز خللا في التنظيم المكاني بمورفولوجية المدينة وتغيير استعمالات الأرض وطرازها المعماري وتشويه المظهر العام للمدينة ، والذي يعد شكلا من أشكال التلوث البيئي أو ما يعرف باسم التلوث البصري لبيئة المدينة.

7. أحدثت التجاوزات إرباكا ونقصا في الخدمات المقدمة للمدينة وذلك من خلال التجاوز على شبكات الماء والكهرباء، والتي تعاني المدينة أساسا نقصا في هذه الخدمات .

8. ساهم الخلط السكاني الذي عم مدينة البصرة في تغيير البيئة الاجتماعية داخل الأحياء السكنية لمدينة البصرة .

9. إن زيادة أعداد السكان المتسارع في مدينة البصرة وبشكل غير مخطط ، يجعلها تواجه تحديات بيئية كثيرة وظروفا تزداد تعقيدا ولا سيما في المناطق المستوطنة حديثا، حيث لا تتوفر المؤهلات اللازمة فيها . وينجم عن ذلك تراكم كميات كبيرة من النفايات ، والتي تعد مصدرا من مصادر التلوث البيئي في المدينة ، وتسبب إرباكا ونقصا في الخدمات المقدمة لأحياء المدينة بشكل عام .

10. تسببت التجاوزات السكنية في ظهور مشكلة بيئية تمثلت بمياه الصرف الصحي، خاصة وان معظم الأراضي التي تم التجاوز فيها غير مخصصة لأغراض سكنية ولا تتوفر فيها شبكات لمياه الصرف الصحي ، ولذا يتم تسرب تلك المياه إلى التربة وتجمعها في ساحات مكشوفة بالقرب من تلك المناطق أو الشوارع أو الجداول المرتبطة بشط العرب ومن ثم تلويثها.

التوصيات

1. يجب سيادة سلطة القانون وفرض هيبة الدولة بشكل كامل على كافة أراضيها ومدنها مع حدوث مثل هذه الحالات .

2. ضرورة تشكيل لجنة تضم بعض الفنيين والمتخصصين في مجال التخطيط الحضري والإقليمي في مديرية التخطيط العمراني في محافظة البصرة ومديرية بلدية البصرة وجامعة البصرة لدراسة واقع هذا الاستغلال وتحديد التجاوزات التي حصلت على المساحات المخصصة لاستعمالات الأرض المختلفة في المدينة لكي يتم إيقافها ووضع خطة لأحيائها وتنميتها مرة أخرى .

3. تشكيل قوة عسكرية وطنية مخلصة في كل وزارة مهمتها رفع التجاوزات عن أملاك وأراضي الوزارة المسؤولة عنها، وحسم مشكلة التجاوزات قانونيا دون تركها على علاتها، بشكل بعيد عن العاطفة والمساومة.

4. الحاجة إلى تطوير استراتيجيات عاجلة ومستقبلية متكاملة لربط التطور العمراني للمدن ومدى ملائمتها للكثافة السكانية في مدينة البصرة والتعامل مع القضايا المؤثرة على التركيب الداخلي للمدينة.

5. ينبغي جعل كل بلدية مسؤولة بشكل مباشر عن حدوث أي تجاوز ضمن صلاحياتها، واستغلالها الأمثل لاستعمالات الأرض ضمن مخطط التصميم الأساسي ، حتى لا تكون مدعاة لظاهرة التجاوز على أراضي الدولة وحصر التصرف بالأرض ضمن صلاحيات الوزارات المعنية بتنفيذ مخطط التصميم الأساسي للمدينة.

6. إيقاف أو الحد من تيار الهجرة المتزايد إلى مدينة البصرة وإنشاء قاعدة للمعلومات لكل بلدية تدخل في حساباتها هذه الظاهرة .

7. توفير وحدات سكنية لسد العجز السكني الحاصل في المدينة مع إعادة تأهيل الدور والمناطق المتدهورة مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية والتوسع المساحي للمدينة مستقبلا فضلا عن الاهتمام بالبنى التحتية للمدينة.

8. تعويض العوائل المتضررة من الأحداث التي مرت بها المحافظة والمدينة بصورة خاصة منذ عام 1980-2003 من حيث إنشاء مساكن منتظمة لهم وبمواصفات تخطيطية تتوافق مع المكانة التاريخية لمدينة البصرة مما يدفع السكان المتجاوزين للتعاون مع سلطة القانون وبكل سهولة.

المصادر

1. ماهر يعقوب موسى ولقاء كريم خضير ، تغير خارطة التجاوزات السكنية على أراضي الدولة في مدينة بغداد 1977 – 2004 ، مجلة كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية، العدد 15 ، 2005، ص 10.
2. Arthur H. Robinson , Elements of Cartography . P.150
3. مديرية ماء محافظة البصرة ،الهيئة الفنية ، بيانات غير منشورة ،2005.
4. خالد جمعة المولى ، الهيئة الهندسية في مديرية ماء محافظة البصرة ، مقابلة شخصية بتاريخ 2007/10/6.
5. وزارة الصناعة والمعادن ، المنشأة العامة لتوزيع الكهرباء ، التعليمات والشروط المقررة لتجهيز القدرة الكهربائية ، بغداد ، 1994.
6. مديرية توزيع كهرباء محافظة البصرة ، الشعبة الفنية ، بيانات غير منشورة ، 2005.
7. سوسن صبيح حمدان ، اثر ارتفاع معدلات الكثافة السكانية في تلوث مدينة بغداد ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ،العدد (17) ، الجامعة المستنصرية، بغداد ، 2005، ص 229 .
8. علي حسن موسي التلوث البيئي ، دار الفكر المعاصر للطباعة ، دمشق ، 2000 ، ص 128 .
9. حسن سيد احمد أبو العينين وأخرون ، جغرافية الإنسان والبيئة ، الطبعة الأولى ،الدار الأكاديمية للطباعة ، الكويت ، 2006 ، ص125 .
10. نوار جليل هاشم ، مشكلة تلوث المياه في العراق وأفا–لمحها المستقبلية ، ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد (17) ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2005 ، ص 174 .
11. رجاء وحيد دويدري ، البيئة مفهومها العلمي المعاصر وعمقها الفكري التراثي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة ، دمشق ، 2004 ، ص 259 .

المصادر الإحصائية الرسمية

1. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997 (محافظة البصرة) ، 1998

2. وزارة التجارة ، المركز التمويني الرئيسي في محافظة البصرة ، بيانات أعداد السكان لعام 2005، غير منشور.

3. وزارة البلديات والأشغال العامة ، المديرية العامة لبلدية البصرة ، الشعبة الفنية ، بيانات غير منشورة .

ملحـ (1)ــق

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والحث العلمي

جامعة البصرة

كلية التربية – قسم الجغرافية

استبيـــــــــــــان

أخي المواطن الكريم ...

إن هذا الاستبيان هو لأغراض البحث الطمي فقط نرجو مساعدتك قدر الإمكان لتحقيق مصداقية البحث من خلال أجابتك على الأسئلة الواردة أدناه .

1. مهنة رب الأسرة .....
2. الحالة التعليمية لرب الأسرة .....
3. عدد أفراد الأسرة .....
4. السكن السابق .....
5. معدل دخل الأسرة الشهري .....
6. في أي سنة تم بناء المسكن أو المحل .....
7. هل تعتقد أن وجود اكثر من أسرة في الدار يضطرك إلى البناء في أراضي الدولة

   نعم ( ) لا ( )

8. هل أن ارتفاع الإيجار في مدينة البصرة يدفع إلى البناء في أراضي الدولة

   نعم ( ) لا ( )

9. إذا كانت الدار التي تسكن فيها صغيرة هل يدفعك ذلك إلى البناء في أراضي الدولة

نعم ( ) لا ( )

10. هل يدفع التوزيع الغير العادل للدخل على البناء في أراضي الدولة

نعم ( ) لا ( )

11. إذا حصل وبنى احدهم في أراضي الدولة في محلتك، هل يشجع ذلك بقية الراغبين على البناء في أراضي الدولة نعم ( ) لا ( )

12. هل يزداد البناء في أراضي الدولة مع ضعف الدولة نعم ( ) لا ( )

13. هل هناك سبب أخر يدفعك إلى البناء في أراضي الدولة . اذكره .....

الباحثون

ملحـــق(2)

النسب المئوية للنتائج العامة لاستمارة الاستبيان في مدينة البصرة

أ–مهنة رب الأسرة	كاسب	موظف	متقاعد	حرفي	عاطل	عامل
	42.5	14.2	6.7	4.2	16.7	15.7
2–الحالة التعليمية لرب الأسرة	أمي	ابتدائي	متوسطة		ثانوية	معهد/جامعة
	19.1	31.5	30.0		14.4	5
3–عدد أفراد الأسرة	5-1		10-6		10–فاكثر	
	10.5		55.3		34.2	
4–السكن السابق	داخل المدينة		خارج المدينة		خارج المحافظة	
	25		60.7		14.3	

5-معدل دخل الأسرة	دون 100ألف دينار	100-200ألف دينار	200 ألف دينار فاكثر
	33.4	56.6	10.0
6- في أي سنة تم بناء المسكن أو المحل	سنة 2003	سنة 2004	سنة 2005
	37.5	30.8	31.7

7. هل تعتقد أن وجود أكثر من أسرة في الدار يضطرك إلي البناء في أراضي الدولة	نعم	لا
	90.7	9.3
8.هل أن ارتفاع الإيجارات في مدينة البصرة يضطرك إلي البناء في أراضي الدولة	نعم	لا
	90.8	9.2
9.إذا كانت الدار التي كنت تسكن فيها صغيرة ، هل يدفعلك ذلك إلي البناء في أراضي الدولة	نعم	لا
	95.8	4.2
10.هل يدفع التوزيع غير العادل للدخل على البناء في أراضي الدولة	نعم	لا
	75.4	24.6
11.إذا حصل وبني أحدهم في أراضي الدولة في محلتك ، هل يشجع ذلك بقية الراغبين على البناء في أراضي الدولة	نعم	لا
	45.8	54.2
12.هل يزداد البناء في أراضي الدولة مع ضعف الدولة	نعم	لا
	94.2	5.8

المصدر : الدراسة الميدانية.

ملحـــ (3)ـــــق

القيمة المحسوبة لمربع كاي ، لنتائج استمارة الاستبيان في مدينة البصرة 2005

ت	التيمة		درجة الحرية	مستوى لدلالة	الفرق
	المحسوبة	الجدولية			
1	54.68	11.07	5	0.05	معنوي
2	25.34	9.49	4	0.05	معنوي
3	35.39	5.99	2	0.05	معنوي
4	37.0	5.99	2	0.05	معنوي
5	46.4	5.99	2	0.05	معنوي
6	0.79	5.99	2	0.05	غير معنوي
7	68.05	3.84	1	0.05	معنوي
8	68.06	3.84	1	0.05	معنوي
9	75.36	3.84	1	0.05	معنوي
10	25.50	3.84	1	0.05	معنوي
11	0.69	3.84	1	0.05	غير معنوي
12	78.0	3.84	1	0.05	معنوي

المصدر: عمل الباحثين.

* إذا كانت القيمة المحسوبة لمربع كاي اعلى من القيمة الجدولية عند درجة حرية معينة ومستوى دلالة معينة دل ذلك على وجود فرق معنوي في التوزيع والعكس صحيح.